المجلة الجزائرية للسياسة والأمن
ISSN: 2800-1095
المجلد: 01 – العدد: 01، جانفي 2022 / ص.ص09-36

أبعاد بيان أول نوفمبر1954

بين مرجعيات إعادة تأسيس الدولة الجزائرية واستراتيجيات المستقبل

The dimensions of the statement of the first of November 1954 between the references for the re-establishment of the Algerian state and the strategies of the future

د. يخلف حاج عبد القادر*، HADJ ABDELKADER Ikhlef
قسم التاريخ وعلم الآثار- كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1 أحمد بن بلّة
ikhleforan31@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2021/10/22 - تاريخ القبول:2021/12/05 - تاريخ النشر: 2022/01/25

الملخص باللغة العربية:

يعدّ بيان أول نوفمبر 1954 مفترق طرق بين الماضي الكولونيالي الذي بدأت نهايته مع ولادة الثورة التحريرية (1954-1962) لكسر قيود الاستعمار الفرنسي وتصفية وجوده بالجزائر إلى الأبد، وما ستؤول إليه أوضاع الجزائريين مستقبلا، بعد استرجاع سيادة الدولة الجزائرية، التي سلبها الاستعمار الفرنسي أثناء احتلاله للجزائر في 5 جويلية 1830، وذلك بالاستفادة من التجربة السياسية لمناضلي الحركة الوطنية، حيث ركّز البيان بكلّ ذكاء على أبجدياتها، بجمعه بين الأفكار الثورية والتنظيمية لحزب الشعب الجزائري، ومرجعيات الشخصية الجزائرية بمختلف انتماءاتها، التي نادت بها دوما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. لقد وضع البيان الأرضية الصلبة التي يلتقي حولها الجزائريون بمختلف أطيافهم حاضرا ومستقبلا، من خلال مرونة قواعد وأسس الدولة الجزائرية التي لا تزول بزوال الرّجال، حيث راعت في مختلف أبعادها الظرف

* د. يخلف حاج عبد القادر، أستاذ محاضر "أ" في التاريخ الوسيط.

الزمني لتدوينها، وما ستعرفه البلاد مستقبلا بعد استرجاع السيادة، وفق رؤية استشرافية تحترم الماضي وتتّخذ منه سلّما تصل به حاضرها وتبني عليه ما ينسجم ويتلاءم مع ما تراه مناسبا لمستقبلها، بتثبيت الثوابت والعمل على تجسيد مبادئ الديمقراطية والإسلام وترقية المبدأ الاجتماعي لجزائر الغد.

الكلمات المفتاحية: بيان- 1نوفمبر 1954- الدولة الجزائرية- الماضي- المستقبل

Abstract:

The statement of the first of November 1954 is a crossroads between the colonial past, whose end began with the birth of the liberation revolution (1954-1962) to liquidate its colonial presence in Algeria, and what the situation of Algerians will lead to in the future, after restoring the sovereignty of the Algerian state, which was robbed by this colonialism during its occupation of Algeria on July 5 1830. The statement focused intelligently on the ABCs of the national movement, by combining the revolutionary and organizational ideas of the Algerian People's Party, and the references of the Algerian personality with its various affiliations, which were advocated by the Association of Algerian Muslim Scholars. The statement laid the solid ground around which all Algerians meet, present and future, through the flexibility of the rules and foundations of the Algerian state that do not disappear with the demise of men, as it took into account in its various dimensions the temporal circumstance for its codification, and what the country will know in the future after the restoration of sovereignty, according to a forward-looking vision that respects the past and lives its present It builds on it what is commensurate with its future, by establishing the constants and working to embody the principles of democracy and Islam and to promote the social principle of the Algeria of tomorrow.

Keywords(5) : Statement - November 1, 1954 - the Algerian state - the past - the future.

مقدمة:

تعود جذور الثورة التحريرية إلى مجازر ماي 1945، التي أكّدت لأحزاب الحركة الوطنية الجزائرية التي آمنت بلعبة الديمقراطية للجزائريين أنّ فرنسا الكولونيالية لن تعترف بحقّ الشعب الجزائري في تقرير مصيره، فأصبحت الممارسة السياسية أسلوب

عقيم، وعندئذ حدثت القطيعة مع هذا الأسلوب، وأضحى من الواجب مخاطبة الاستعمار الفرنسي باللغة التي يفهمها، فخرجت مجموعة من الشباب (المنظمة الخاصّة)، حملت على عاتقها مسؤولية تاريخية عظمى بتفجير الثورة التحريرية. وكانت همزة الوصل بينها وبين الشعب الجزائري وفرنسا والعالم أجمع وثيقة بيان 1 نوفمبر 1954. فكيف ظهرت هذه الوثيقة؟ وما هو محتوى بيان الفاتح من نوفمبر 1954؟ وما هي الأبعاد التي سعى إلى تجسيدها مرحليا ومستقبليا؟

إنّ الإجابة عن هذه التساؤلات قمينة بالكشف عن أهمّية وثيقة بيان 1 نوفمبر في الزمن الذي كتبت فيه قبل، لاحتواء الجزائريين من أجل الوقوف في وجه الاستدمار الفرنسي حتّى النّصر، كما تكشف الرّؤية الاستشرافية لمدوّني البيان في نظرتهم المستقبلية لجزائر ما بعد استرجاع السيادة الوطنية. وسنحاول في موضوعنا الموسوم بـ" أبعاد بيان أول نوفمبر 1954 بين مرجعيات إعادة تأسيس الدولة الجزائرية واستراتيجيات المستقبل" التفصيل في البيان بشقّيه الماضي والمستقبلي كمحورين أساسيين في دراستنا، معتمدين المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي للوصول إلى الهدف الأساس المتمثل في صلاحية بيان 1 نوفمبر 1954 في جمع الجزائريين وتوحيدهم بالأمس واليوم وغدا لمرونة أبعاده ومبادئه وإمكانية الالتفاف حولها والتكيّف معها على الدوام بما يخدم مصلحة جميع أبناء البلد في وطن واحد لا يقصي أحدا من أبنائه.

1- ولادة بيان أول نوفمبر 1954 لإعادة تأسيس الدولة الجزائرية:

1. 1- حيثيات إصدار البيان: يذكر عمار بن عودة أنّه خلال اجتماع الـ "22" التاريخي المنعقد في 25 جويلية بـ"سالومبي" نضجت فكرة النشاط المسلّح، التي أفضت إلى البيان رغم أنّ هذا التاريخ لم يحدّد حينها، بل أُتّفق على أن يتم ذلك في أجل أقصاه ستة أشهر[1]. وقد تلا ذلك عدّة لقاءات سرّية كان آخرها في 10 أكتوبر 1954، حيث أُتّفق فيه

[1]- عامر رخيلة، بيان أول نوفمبر حقق التفاف الشعب الجزائري حول قضية الاستقلال. وكالة الأنباء الجزائرية، 1 أكتوبر 2014.

على كتابة بيان الفاتح نوفمبر، وأسندت مجموعة 6 مهمّة صياغته إلى محمد بوضياف وديدوش مراد، فاتّصلا بالصحفي محمد العيشاوي الذي كان يتقن الرّقن، فحظي بشرف تحرير البيان بمحلّ للخياطة يملكه المناضل عيسى كشيدة بالعاصمة.[2] وقد أكّدت القيادة الثورية على ضرورة توزيع البيان بالدول الشقيقة، فقام العشماوي بمهمّة نقله إلى مصر، التي قامت ببثّه لأول مرة عبر أثير إذاعتها "صوت العرب"[3]، بصوت الإعلامي أحمد سعيد، وتمّت أعادت بثّه 7 مرّات بداية من السّاعة 11 ليلا يوم 1 نوفمبر 1954 إلى اليوم الموالي[4]. أمّا في الدّاخل فقد علّق البيان على جدران المدن الجزائرية وبالذّات أمام محلاّت المعمّرين.[5]

وقد أُعتمد في صياغة البيان على الأفكار الأساسية المستمدّة من مبادئ الحركة الوطنية ولوائح مؤتمر حزب الشعب لسنة 1953م[6]، لا سيما ما يتعلّق بتصور مفهوم الدولة بعد إعادة تأسيسها، ووحدة المغرب العربي والقضية الجزائرية، وطبع البيان في «إغيل ايمولي» التي تبعد عن ولاية تيزي وزو بـ 45 كلم، بسحب 160 نسخة في المرّة الأولى، و1200 نسخة في المرّة الثانية.[7]

1. 2- محتوى البيان: يعتبر البيان وثيقة مهمة جدا في مسار الثورة التحريرية، وتكمن أهمّيته في كونه الوثيقة الأساس للثورة، ذلك أنّه نتاج مسار تاريخي جمع بين المقاومة المسلّحة للشّعب الجزائري والنضال السياسي للحركة الوطنية الذي سبق اندلاع

[2]- محمد لحسن زغيدي، "منتدى الذاكرة" بمنتدى المجاهد، نشر في جريدة المساء بتاريخ 2009/10/31.

[3] - محمد لحسن زغيدي، نشر في يومية الفجر الجزائرية بتاريخ 2010/11/09.

[4] - أحمد سعيد، يومية الفجر الجزائرية، الأربعاء 13 يناير 2016.

[5] - أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام، ص37.

[6]- محمد لحسن زغيدي، بيان أول نوفمبر 1954 وأبعاده، في **مجلّة الدراسات التاريخية**، ص279./ زغيدي، وكالة الأنباء الجزائرية، يوم 2010/11/09.

[7] - محمد لحسن زغيدي، بيان أول نوفمبر، ص283.

الثورة[8]، ومن ثمّ يمكن اعتباره بمثابة شهادة ميلاد أو دستور لها. وممّا يجب التأكيد عليه أنّ المطالب التي أشار إليها البيان هي في الواقع عصارة فكر الحركة الوطنية التي ظهرت مباشرة بعد تغييب الدولة الجزائرية، وتطوّرت مكيّفة نفسها مع الظروف السياسية التي فرضت على النخبة -التي وصلت إلى طريق مسدود- المواجهة المسلّحة. إنّ الذين صاغوا البيان أكّدوا فيه على مرجعيتهم الإيديولوجية، بتلخيص الخطوط العريضة، التي كانت تشكّل المنظومة الفكرية والقيمية التي سعى حزب الشعب الجزائري لتجسيدها على أرض الواقع بكلّ الوسائل، ومن ثمّ فإنّ البيان هو في الحقيقة حوصلة ذكيّة لأدبيات أطراف الحركة الوطنية الجزائرية[9]، مع تأكيده في ذات الوقت على وحدة الشعب الجزائري ووحدة طموحاته وتطلّعاته، وتوضيح أهداف الثورة ومسألة القيادة، محدّدا الإستراتيجية والوسائل الواجب اعتمادها في سبيل استرجاع السيادة الوطنية، ونوع الدولة التي يراد بناؤها بعد الاستقلال على ربوع أرض الجزائر.

إنّ وثيقة بيان أول نوفمبر 1954 احتوت على 685 كلمة جاءت موزّعة على 9 فقرات، كتبت بلغة بسيطة أُعتمد فيها الاختصار في الأسلوب ودقّة المعنى، ليفهمه العام والخاص، من أجل توحيد كلمة وعمل الجزائريين أفرادا وجماعات ضدّ الاستعمار الفرنسي. إنّ الدقّة التي كتب بها البيان حوّلت مبادئه إلى شبه قوانين صارت أرضية لميثاق الصومام، وأنموذجا احتذت به العديد من الحركات التحرّرية في العالم، وأكثر من ذلك بقاء هذه الوثيقة إطارا يمكن أن يجمع شمل الجزائريين حاضرا ومستقبلا.[10]

2- أبعاد بيان أوّل نوفمبر1954 زمن تدوينها والرؤية المستقبلية:

إنّ القراءة المتأنّية لوثيقة البيان تحيلنا إلى عديد الأبعاد التي كان يرمي إليها

[8]- محمد القورصو، وكالة الأنباء الجزائرية، 1 أكتوبر 2014.

[9]- محمد العربي الزبيري، حزب جبهة التحرير الوطني من الشرف إلى العلف- تشريح الأزمة-، ص262-263 وص268.

[10]- زغيدي، بيان أول نوفمبر، ص284./ بينما جعل عدد مفردات البيان 662 مفردة. ينظر: زغيدي، الندوة الصحفية التي نظمتها جمعية مشعل الشهيد بالتنسيق مع جريدة المجاهد، يومية الأمّة العربية الجزائرية، بتاريخ 2009/11/01.

صائغوه سواء على المدى القريب أو المدى البعيد، ومن جملة هذه الأبعاد ما يلي:

2. 1- **البعد النضالي:** عندما بلغت أزمة حركة انتصار الحرّيات الديمقراطية ذروتها بين الفرقاء في صائفة 1954: المصاليون بقيادة زعيم الحزب مصالي من جهة، والمركزيون بقيادة حسين الأحول من جهة أخرى[11]، سعى محمد بوضياف لتوحيد الصّفّ بتأسيس تنظيم سياسي جديد في 23 مارس 1954، تحت اسم اللجنة الثورية للوحدة والعمل، إلاّ أنّ الفُرقة استمرّت؛ وعندئذ أدرك قادة المنظمة الخاصة أنّ السبيل الوحيد للخروج من هذه الأزمة يكمن في تفجير الثورة، فعبّروا عن ذلك صراحة في البيان الذي وجّهوه إلى الشعب الجزائري بقولهم:" إنّ الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق، الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والنفوذ، لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية، إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين"[12]. ففي هذا الجوّ بدأت أولى العمليات المسلّحة عبر كامل التراب الجزائري، في ليلة 1 نوفمبر 1954 بين السّاعة صفر والسّاعة الثالثة صباحا؛ وتبنّى هذه العمليات جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني[13]، وخلص البيان إلى صعوبة المهمّة، لكنها ليست مستحيلة لأنّه ما ضاع حقّ وراءه طالب. ولقد استفاد جيل نوفمبر من أخطاء المقاومة المسلّحة ضدّ الاستعمار في القرن 19م، وحرص على تفادي المحاذير التي وقعت فيها، مركّزا على مبدأين أساسيين يعتبران نقطتي الضعف اللتين كانتا السبب الرئيس في فشلها، وهما: انعدام وحدة الصّف في مجابهة الاستعمار، وانعدام الوعي الكامل بأخطار الاستعمار وأضراره، وبالتّالي انخفاض مستوى الوعي لدى الجماهير العريضة من شعبنا في ذلك الوقت.[14]

---

[11] - محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ص14.

[12] - ينظر الفقرة 5 من بيان أول نوفمبر.

[13] - حربي، المرجع السابق، ص15-16.

[14] - جمال قنّان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ص242.

وما أحوجنا اليوم وغدا إلى الالتفاف حول هذين العنصرين أي الوحدة الوطنية كخطّ أحمر لا ينبغي تخطّيه، وإفشاء الوعي الذي ينمّي الشعور بمسؤولية الجميع للتصدّي لكلّ المخطّطات التي تهدف إلى ضرب أمن الجزائر واستقرارها، فمهما كان حجم الأزمة التي تعاني منه البلاد، فإنّ الخروج من النّفق المظلم، وتجاوز المأزق يبدأ أوّلا بتحويل الصراع من صراع هامشي بين العصابات والأشخاص من أجل النفوذ والزعامة، إلى صراع في قلب المعركة الحقيقية. فبالأمس كانت المعركة الحقيقية تتمثل في الثورة على الاستدمار لتحرير الجزائر من العبودية فيما يمكن تسميته بالجهاد الأصغر، أمّا اليوم فإنّ المعركة الحقيقية يجب أن تتجسّد في الواقع التنموي والصراع مع التحدّيات في مختلف المجالات، لكسب رهان المستقبل بالإنسان الجزائري الواعي، الذي يسعى في جهاده الأكبر لخدمة نفسه ووطنه ودينه على درب الجيل النوفمبري، ونقل الرسالة والمشعل من جيل لآخر هكذا دواليك.

2. 2- البعد السياسي: أشار البيان إلى ميلاد جبهة التحرير كجناح سياسي، يتولّى مهمّة العمل الدبلوماسي بالموازاة مع العمل العسكري، للتعريف بقضية الجزائر العادلة كسبا للرّأي العام العالمي والفرنسي، والضغط على الدولة الفرنسية لقبول مبدأ التفاوض مع الجبهة - كممثّل شرعي ووحيد للشعب الجزائري- التي ستؤسس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كحكومة منفى لكسب الشرعية القانونية، والتحدّث باسم الشعب الجزائري في المحافل الدولية من أجل استرجاع السيادة وإعادة بناء الدولة[15] الجزائرية التي قوّض الاحتلال الفرنسي أركانها. وقد حدّد صائغو البيان الأطر السياسية التي تجسّد الدولة التي كانوا يحلمون بها ويؤمنون بإقامتها مستقبلا بالمبادئ التالية:

أ- دولة ديمقراطية: إنّ المتمعّن في قراءة بيان أول نوفمبر 1954 يلاحظ عدم ورود نوع

[15]- يذكر بعض أساتذة السياسة أنّ ثمّة ما يقارب مائة وخمسين تعريفا للدولة. ينظر: ماجد بن علي بن إبراهيم الزميّع، الدولة المدنية بين الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر والاتجاه العلماني دراسة عقدية، ص33.

نظام الحكم الذي اختاره واضعو البيان لدولة الجزائر ما بعد الاستقلال، وقد يقول قائل ما سبب غياب **مصطلح "الجمهورية"** أو حتّى **"الملَكية"**، الذي كان يفترض أن يسبق مصطلح "الديمقراطية"، وبحكم أنّ أولئك الذين صاغوا البيان كانوا ينتمون في إيديولوجيتهم إلى حزب الشعب، فإنّه من الطبيعي جدّا أن يكون لهم نفس تصوّر السيّد أحمد مزغنّة وهو أحد رواد هذه الحركة، الذي صرّح في مؤتمرها الثاني سنة 1953 قائلا: " إنّ دولة الاستقلال تكون دولة جمهورية لأنّ عهد الملكية مضى وانقضى".[16]

فقد يعزى سبب عدم إدراجهم للفظ "الجمهورية"، إلى تخوّفهم من وقوع الرّأي العام الجزائري وكذا الفرنسي في لبس عبارة "جمهورية جزائرية"، التي يمكن أن تفهم فهما خاطئا، باعتبار أنّ فرحات عبّاس عندما أسّس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري دعا إلى إقامة "جمهورية جزائرية" متّحدة فيدراليا مع فرنسا، وهو ما جعلهم يؤكّدون بوضوح ودقّة على إضافة عبارة "ذات السيادة"[17]، التي رفعت اللّبس وأزالت الشكّ في مسألة نظام حكم الدولة الجزائرية التي ستحكم الجزائريين بعد الاستقلال.

وأمّا ما يتعلّق بالديمقراطية كأداة للحكم فقد اكتفى البيان بالإشارة إليها دون تفصيل في نوعها، بحيث لم يشر أصحاب البيان ما إذا كانت هذه الديمقراطية مباشرة أو شبه مباشرة. وقد يبدو مبدئيا للقارئ أنّهم كانوا يريدون من وراء عدم تحديدهم إلى نوع معيّن من هذه الأنواع السالفة الذكر عدم الاستئثار بموضوع بهذه الأهمّية وترك الجدال السياسي لوقته، إذ لا يمكن الفصل في ذلك من لدن ثلّة من الرّجال مهما كان مستواهم الفكري، بل إنّ الفعل الديمقراطي يقتضي إشراك الطبقة السياسية بكلّ أطيافها لاختيار النّوع الأنسب الذي يتّفقون عليه، بما يكفل الحقوق والحرّيات ويضمن آداء الواجبات في وطن يضمّ الجميع بدون إقصاء ولا تهميش. وباعتبار أنّ صائغي البيان

[16]- يحي بوعزيز، إيديولوجية الحركة الوطنية من خلال ثلاث وثائق، صص97-98.

[17] - رابح لونيسي، بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية – الجذور الفكرية والمضمون -، في **مجلّة المصادر**، ص24-25.

كانوا ينتمون إلى حزب الشعب فليس ثمّة شكّ أنّهم ركّزوا على ما ركّزت عليه قيادة حزبهم، التي رأت ضرورة توفير الشروط اللاّزمة لتزويد البلاد ببرلمان مستقلّ ينتخب بواسطة الاقتراع العام[18]. ويصبّ في هذا المنحى تسمية حزب الشعب لجريدته النصف شهرية باسم "البرلمان الجزائري" وهو ما يعني أنّ طرحهم كان يميل إلى الديمقراطية التمثيلية (البرلمانية)، ولا يمكن أن نذهب بعيدا بتفكيرنا إلى المقصود بالديمقراطية النيابية، ما إذا كانت حسب الرؤية الغربية (التعدّدية الحزبية)، أو أنّها كانت وفق منظور ديمقراطية الحزب الواحد ؟ (النظام السياسي الشمولي)

وقد جعلت حركة الانتصار في سنة 1951 من الشعب مصدرا للسلطة، متبنّية شعار " بالشعب وللشعب" في مختلف الميادين، فعلى الصعيد السياسي مثلا " يشارك الشعب بأكمله في حكم البلاد وتسيير شؤونه عموميا ومحلّيا ومراقبته الدّائمة كي تحترم الحرّيات الأساسية"[19]. وهو ما يعني أنّ الحركة كانت تريد ديمقراطية مباشرة على شاكلة الديمقراطيات الشعبية بأوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي سابقا والصين الشعبية وكوبا، والشاهد على ذلك أنّ التطوّرات التي عرفتها الثورة التحريرية جعلتها تتأثّر بالديمقراطيات الشعبية في هذه البلدان بعد الدعم الذي لقيته منها؛ وفي هذا الإطار كتب رضا مالك - ذو الميول اليسارية الذي تأثّر باليساري فرانز فانون - في جريدة المجاهد بنسختها الفرنسية تحت عنوان:" ثورة ديمقراطية " إنّ هذه الثورة تستهدف تحرير الأرض، السلطة للشعب، الأرض للفلاح، تصفية الاقتصاد الاستعماري، وبناء اقتصاد مستقل، وتحطيم البقايا الإقطاعية للقرون الوسطى[20]. وعندما لاحت تباشير الاستقلال في الأفق اجتمع قادة الثورة الجزائرية في طرابلس لصياغة الميثاق الذي سمّي بـ"ميثاق

[18] - جريدة البرلمان الجزائري، العدد الصادر بتاريخ 1939/06/27.

[19]- وثيقة MTLD تحت عنوان: "المعالم الرئيسية لنضال الحركة الوطنية الجزائرية" الصّادرة في ديسمبر 1951 في: C.Collot et J.R Henry, Le Mouvement National Algérien- Textes 1912-1954, P.304.

[20] - جريدة المجاهد، العدد 12، الصادر بتاريخ 1957/11/15.

طرابلس" عام 1962، الذي تأكّد فيه التوجّه الديمقراطي للدولة الجزائرية، باتّفاق المجتمعين في هذا المؤتمر الذي حمل عنوان:" من أجل ثورة ديمقراطية شعبية".[21]

ونحن نعتقد أنّ صائغي بيان أول نوفمبر تركوا في بداية الأمر باب الاجتهاد - بشأن "الدولة الديمقراطية" لجزائر ما بعد الاستقلال- مفتوحا للمختصّين في مسألة الجمهورية المراد تطبيقها، وهو ما يوحي ببعد نظرهم وتركهم الفصل في ذلك لأوانه، على أن تقوم الطبقة السياسية ورجال القانون في المستقبل بالاتّفاق واختيار ما يناسبها من الأنظمة والديمقراطيات، وهذا ما يؤكّد ويبقي على مرونة نوع الدولة الديمقراطية التي يرتضيها الجزائريون لأنفسهم - بعد التحاور والتشاور- حاضرا ومستقبلا.

ب- المبدأ الاجتماعي: عانى الشعب الجزائري برمّته من ظلم الاحتلال، وفكّر محرّرو البيان بإشراكه في تحرير البلاد، وكعربون لهذا العناء الطويل والجهد المبذول من قبله، كان لا بدّ من إحداث عدالة اجتماعية تكفل العيش الكريم للإنسان الجزائري قاطبة، وتحمي فئاته الهشّة والمحرومة اجتماعيا من كلّ معاناة، لتمحو بذلك فترة زمن الشقاء والتعاسة إلى غير رجعة. وبالعودة إلى المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1953 نجده يستعمل عبارة "جمهورية ديمقراطية واجتماعية"[22]، يراعى فيها إحداث ازدهار اقتصادي ينعكس بالرّخاء على معيشة الجزائريين من خلال التوزيع العادل للدخل الوطني، الذي يحقّق هدف العدالة الاجتماعية.[23]

ويؤكّد هذا الطرح ما قاله الشهيد العربي بن مهيدي في جريدة المجاهد بأنّ: " الشعب الجزائري يحمل السلاح مرّة أخرى لطرد المحتلّ الإمبريالي، والحصول على شكل للحكم هو الجمهورية الديمقراطية الاجتماعية، ومن أجل نظام اشتراكي يتضمّن بشكل

[21] - رابح لونيسي، المرجع السابق، ص26.

[22] - المرجع نفسه، ص30.

[23]- Collot, op-cit, P.314.

خاص إصلاحات زراعية عميقة وثورية في سبيل حياة معنوية ومادية لائقة"[24]، ولأنّ الاشتراكية لم تكن تلقى قبولا لدى النّخبة، فقد تمّ تكييفها لإقناع معارضي هذا الطرح، بعد صبغها بالصبغة الإسلامية من قبل مؤيّديها، الذين حملوا شعار "الاشتراكية الإسلامية"، للاستدلال على أنّها تختلف عن النماذج المطبّقة في أوربا الشرقية، الصين والفيتنام وكوبا، مستندين على الحديث الذي رواه الخلال والحكم عن النبيّ **صلى الله عليه وسلم** في قوله:" الناس شركاء في ثلاث في الكلأ والماء والنار".[25] وممّا يدلّ على أنّ الفصل في هذه المسألة كان سابقا لأوانه، ما صرّح به لخضر بن طوبال أثناء برنامج طرابلس، عندما سئل عن مستقبل الاشتراكية كنظام في الجزائر، فكان ردّه:" لا نقول إنّ الجزائر ستكون اشتراكية، لكن ستكون اجتماعية، وأنّ مستقبل البلاد لا يمكن أن يتحدّد إلاّ بواسطة مجلس منتخب.

لقد غلب على القيادة الثورية التي صاغت البيان السير على نهج الديمقراطيات الشعبية للدول الاشتراكية التي تأثرت بها بسبب وقوفها إلى جانب الثورات التحرّرية في العالم، فكشفوا بعد أخذ وردّ أنّ الجمهورية الجزائرية الاشتراكية ستتبنّى المبدأ الاجتماعي الذي لا يختلف حوله اثنان وإن اختلف في شأن نظام الدولة الاشتراكية. وهو المبدأ الذي لم تتخل عنه الجزائر إلى يومنا هذا ولا أعتقد أنّها ستفكّر في إخراجه من حساباتها مستقبلا لأنّ ذلك يتنافى مع ما ورد في البيان، الذي أصبح مرجعا لسياسة الدولة الجزائرية باختلاف مشاربها.

ج- **المبادئ الإسلامية:** أشار بن خدة إلى الجدل الذي أثير في المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية عام 1953، حول فكرة جمهورية إسلامية التي طرحها بمعيّة عبد الرحمن بن العقون، لكنّ البعض اعترض على ذلك بحجّة أن لا تستغلّ

[24] - voir El-Moudjahid, n° 43 du 08/06/1959 et n° 68 du 05/08/1960.

[25] - ابن حجر العسقلاني، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ص276.

فرنسا ذلك سلاحا فتستعمله ضد الجزائر، بإثارة الغرب المسيحي وتحويل حربها على الجزائريين إلى حرب صليبية؛ وانتهى الأمر بالاتّفاق على "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية"[26]. وسيطرح النقاش مجدّدا حول ذلك أثناء تدوين البيان، فالشهيد مصطفى بن بولعيد أقنع بوضياف بإقامة دولة جزائرية ضمن أطر إسلامية، بعد رفضه الطرح القاضي بإقامة دولة إسلامية، تجنّبا لغضب دول غربية صديقة، كانت الجزائر في حاجة ماسة لمساعدتها ودعمها".[27] ومهما يكن فإنّ صائغي البيان عبّروا على احترام الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني؛ ويبدو أنّهم تعاملوا مع هذه المسألة بحكمة تجذب شعوب وحكومات الغرب المسيحي لمساعدة ودعم الثورة الجزائرية،

إنّ القول بإقامة دولة جزائرية ...في إطار المبادئ الإسلامية، يؤكّد مدى مستوى الوعي الذي تعامل به أصحاب البيان مع هذا المبدأ، من منطلق تقبّل الفكرة خارجيا وداخليا، فالمجتمع الجزائري حينئذ كان مجتمعا ريفيا بامتياز، حيث كانت الجزائر سنة 1954 تعد 8460000 نسمة من بينهم 5450000 نسمة أي 73% يعيشون في الريف[28]، ومن ثمّ أدرك محرّرو البيان أنّ الثورة يجب أن تكون عن طريق الفلاّحين[29]؛ فما لم يحتضن هؤلاء الثورة لا يمكن لها أن تصل إلى طور النضج، ثمّ إنّه بالإضافة إلى كون المجتمع الرّيفي الأكثر تضرّرا بتسلّط الكولون على أجود الأراضي، وهو ما جعل دخل المعمّر سنة 1954 يصل إلى 800000 فرنكا، مقابل دخل الفلاح الجزائري الذي بلغ 17691 فرنكا.[30] وفضلا عن ما سبق ذكره كان المجتمع الرّيفي أكثر محافظة على دينه،

---

[26] - Benyoucef Benkhedda, Les Origines du 1er Novembre 1954, P.222./ بن يوسف بن خدّة، جذور أول نوفمبر 1954، ص350.

[27] - محمد زغيدي، يومية الفجر، الجمعة 22 يناير 2016.

[28] - محمد حربي، المرجع السابق، ص85.

[29] - حمد حربي، المرجع نفسه، ص165.

[30] - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1962-1954)، ج2، ص10.

وبناء على ذلك وباعتبار أنّ صائغي بيان أول نوفمبر كانوا ينتمون إلى شعب يعرفون جيّدا مدى تقديسه للإسلام، الذي أصبح بمثابة الرّوح للجسد لدى أبنائه، فكان الحافز المعنوي في كلّ الثورات التي خاضها الشعب الجزائري باسم الجهاد ضدّ الاحتلال الفرنسي؛ فالقول بهذه المبادئ لا يسقط التعامل بالإسلام في جميع الممارسات بل يترك الباب مفتوحا على مصراعيه في عالم السياسة، وفي المجال الاجتماعي والمعاملات التجارية والاقتصادية، بالاستفادة تجارب الآخرين ما دامت هذه التجارب لا تعارض فيها مع مقاصد الشريعة التي تدور حول مصالح ثلاث وهي: درء المفاسد، وجلب المصالح، والجري على مكارم الأخلاق ومحاسن العادات[31]، وتساعد على حلّ مشاكل النّاس التي استعصت بما يخدم العدل، في دولة العدل والقانون التي ينشدها كلّ الجزائريين.

إنّ عبارة "في إطار المبادئ الإسلامية" لا تقصي غير المسلمين في إطار دولة العدل والقانون التي يتساوى فيها الجميع بدون استثناء. ويدخل ضمن هؤلاء الأطراف الأخرى التى كانت تعيش في المجتمع الجزائري من يهود ونصارى، حيث يجب أن تكفل حقوقهم وتراعى مصالحهم بدون نقصان في دولة جزائر المستقبل ما بعد الاستقلال. والحقيقة التي يجب التنويه بها في هذا المقام أنّ البيان في شكله هذا إنّما استشفّ بنوده في هذه النقطة بالذّات من سماحة الإسلام التي نصّ عليها دستور المدينة، الذي عقده رسول الله **صلى الله عليه وسلم** مع ساكنتها من اليهود، فلم يستثنهم من الحقوق وعلى رأسها ممارسة شعائرهم الدينية شريطة القيام بواجباتهم، وعدم المساس بحرمة الدين الإسلامي والتعدّي على أهله. وتلك لعمري قمّة النضج الفكري والسياسي لصائغي البيان في التعاطي مع غير المسلمين في أرض الجزائر ودولتها حاضرا ومستقبلا.

2. 3- البعد التاريخي والحضاري: أشار البيان في النقطة الثانية من الأهداف الخارجية إلى الأبعاد الطبيعية للوحدة كما يراها صائغوه من أجل " تحقيق وحدة شمال إفريقيا في

[31] - علي محمد محمد الصّلاّبي، الدولة الحديثة المسلمة دعائمها ووظائفها، صص201-204.

إطارها الطبيعي العربي والإسلامي"، وإذا عدنا إلى الفقرة الثالثة من البيان وجدنا أصحابه يتحدّثون بأنّهم كانوا السبّاقين إلى وحدة الأقطار الثلاثة، والتعبير بالأقطار الثلاثة لا يقصي ليبيا لأنّها كانت مستقلّة يومئذ، بل القصد من ذلك أنّ العدوّ كان واحدا (الاحتلال الفرنسي) وهو ما يشكّل قاسما مشتركا بين تونس-المغرب والجزائر، فالشمال الإفريقي في بعده الجغرافي والتاريخي والحضاري جزء لا يتجزّأ من العالم العربي والإسلامي، فهو امتداد له في التضاريس وفي اللغة والعقيدة، التي ربطت بين البربر والعرب في هذه الأقطار. وقد حاول الاستدمار النّيل من هذه الرّابطة، فردّ عليه الشيخ عبد الحميد بن باديس الصنهاجي في مقال له تحت عنوان: "ما جمعته يد الله لا تفرّقه يد الشّيطان"، فقال: "إنّ أبناء يعرب وأبناء مازيغ قد جمع بينهم الإسلام منذ بضعة عشر قرنا، ثمّ دأبت تلك القرون تمزج ما بينهم في الشدّة والرّخاء، وتؤلّف بينهم في العسر واليسر، وتوحّدهم في السرّاء والضرّاء، حتّى كوّنت منهم منذ أحقاب بعيدة عنصرا مسلما جزائريا أمّه الجزائر وأبوه الإسلام، وقد كتب أبناء يعرب وأبناء مازيغ آيات اتّحادهم على صفحات هذه القرون، بما أراقوا من دمائهم في ميادين الشّرف لإعلاء كلمة الله، وما أسالوا من محابرهم في مجالس الدّرس لخدمة العلم، فأيّ قوّة بعد هذا يقول عاقل تستطيع أن تفرّقهم؟ لو لا الظنون الكواذب والأماني الخوادع، يا عجبا! لم يفترقوا وهم الأقوياء، فكيف يفترقون وغيرهم القويّ؟ كلاّ والله بل لا تزيدهم كلّ محاولة للتفريق بينهم إلاّ شدّة في اتّحادهم وقوّة لرابطتهم، ذمّتي بما أقول رهينة وأنا به زعيم، والإسلام له حارس والله عليه وكيل..."[32].

وممّا تقدّم يتّضح لنا أنّ البعد التاريخي والحضاري لشمال إفريقيا –وإن كان النصّ يتحدّث عن القطر الجزائري- هو الهويّة الأمازيغية التي تجمع بين هذه الأقطار التي زادت لحمة باعتناقهم للإسلام، الذي أصبح يمثّل رأس مثلث أبعاد الهوية المغاربية،

[32] - **البصائر**، السنة الأولى، العدد 3، الجمعة 22 شوّال 1354هـ/17 جانفي 1936م، ص2.

وقاعدته العروبة والأمازيغية، فالعبرة من النص بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. وأبناء الجزائر مدعوون اليوم أكثر من أيّ وقت مضى إلى التشبّث بهذه الأبعاد في إطار الدولة الوطنية التي يعيشون داخل حدودها السياسية، والحرص على إرساء قواعد مغرب الشعوب الذي يعتبر ضرورة حتمية لا مفرّ منها في انتظار تجسيد وحدة المغرب الكبير سياسيا واقتصاديا وثقافيا، لأنّ ما يجمعنا أكثر بكثير ممّا يفرّقنا.

2. 4- **البعد الإعلامي:** لقد كان الإعلام بالحدث يقتضي إخراج الثورة من الكتمان والسرّية إلى الجهر والعلنية، وما من شكّ أنّ الكثير من الأسئلة طرحتها القيادة الثورية على طاولة النقاش متسائلة فيها عن طريقة تفجير الثورة وكيفية إبلاغ الشعب الجزائري بذلك، وما هي وسائل طبع البيان وكيفية تبليغه وتوزيعه في الداخل والخارج؟ وما هي الإجراءات التي ينبغي اتخاذها بعد التفجير والتوزيع؟ وكانت وثيقة بيان أول نوفمبر أول عمل إعلامي، سيفتح الباب لاحقا لخدمة وتطوير الإعلام الثوري " كأسلوب من أساليب الكفاح مثله مثل الكفاح المسلّح"[33]، وقد وجّه البيان في بعده الإعلامي إلى الشعب الجزائري خاصّة والدولة الفرنسية والرأي العام بفرنسا والرأي العام العالمي عامّة للإعلام بميلاد جبهة التحرير وجيش التحرير الوطنيين، وتحديد الأهداف الداخلية والخارجية للثورة الجزائرية ووسائل كفاحها.

وإيمانا منهم بتوعية الشعب الجزائري، وتحذيره من سموم الدعاية الفرنسية المغرضة، التي لن تتوانى في تسخير كلّ وسائلها وتوظيف كلّ طاقاتها المادية والبشرية لإفشال المشروع الثوري، وحتى تكون هذه الولادة سليمة ويكتب لها أن تكبر ويتعاظم شأنها مع مرور الأيّام، فقد قرّرت القيادة الثورية عبر البيان مخاطبة الشعب الجزائري في الداخل بكلّ شرائحه مباشرة، وممّا ورد في ذلك: " إليكم، أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا- الشعب عامة والمناضلين خاصّة- نعلمكم أنّ غرضنا من نشر هذا

[33] - عبد المجيد شيخي، مفهوم الثورة للإعلام من خلال المواثيق والبيانات، ص179.

الإعلان أن نوضّح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، وذلك بأن نعرض عليكم مشروعنا والهدف من عملنا، وصواب وجهة نظرنا التي يبقى هدفها دائما هو الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي. ورغبتنا أيضا أن نجنّبكم الالتباس الذي قد تلجأ إليه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون، وبعض محترفي السياسة الانتهازية"[34].

وقد دلّت الفقرة على المبادئ الإعلامية التي سارت عليها الجبهة في المرحلة الأولى من الثورة (1954-1956)، محدّدة: الجمهور المخاطب (لمن)، التحصين ضدّ محاولة التزييف، والالتزام بمبادئ الثورة والعمل على توضيحها (المحتوى)، إلى جانب كشف الحقيقة أمام الجماهير والصّدق في الأخبار (إعلام وإعلام مضاد)[35]. كما يتميّز بيان أول نوفمبر بمبدأ النقد الذاتي الموضوعي، في تعرّضه للحركة الوطنية ومساهمتها في التوجّه نحو الثورة المسلّحة، متحدّثا عن العوامل التي جعلت هذه الحركة تنكمش شيئا فشيئا أمام الاستعمار الذي ظنّ أنّه انتصر على القوى التي تتقدّم الكفاح الجزائري.[36] وقد خاطب صائغو البيان الخارج لكسب تأييد الرّأي العام العالمي بعد أن تعمل الثورة على تغيير الصورة التي رسمتها لها فرنسا، وفي هذا الإطار نصّ البيان على تدويل القضيّة الجزائرية وإخراجها من إطار السياسة الفرنسية الداخلية، التي كانت تزعم بأنّ الجزائر جزء لا يتجزّأ من التراب الفرنسي، وكأنّي بصوت الشيخ ابن باديس يدوّي في آذان محرّري البيان:" إنّ الجزائر ليست فرنسا ولن تكون فرنسا ولو أرادت" وهذا بالفعل ما كان على الثورة أن تفعله[37]. وتدويل القضيّة الجزائرية إنّما يتجسّد عبر مساندة حلفائها التّارخيين وهم العرب وكلّ القوى المحبّة للعدل والسلام. وهكذا يبقى بيان أول نوفمبر أول عمل إعلامي يوزّع على نطاق واسع، يعرب عن ميلاد الثورة الجزائرية، ويستطيع اختراق إعلام

[34] - الفقرة 1 من البيان، محمد العربي الزبيري، حزب جبهة التحرير ...، المرجع السابق، ص289.

[35] - أحمد حمدي، المرجع السابق، ص41.

[36] - المجاهد، العدد4، الصادر في شهر أكتوبر 1956 (عدد خاص)، ص5.

[37] - عبد الحميد شيخي، المرجع السابق، ص181-182.

الاستعمار بنجاح تام، ويتوجّه إلى الجماهير الجزائرية ليخاطبها بلغة الثورة والتحرّر، وهي لغة وجدت صداها الكبير في تقبّل الجماهير وتعبئتها.[38]

مع العلم أنّ البيان أكّد على استمرار الكفاح بكلّ الوسائل لتحقيق الأهداف الآنية للثورة بنجاح في مشروع إعادة بناء الدولة الجزائرية العصرية، والأهداف المستقبلية وعلى رأسها الحفاظ على رسالة نوفمبر الخالدة. ومن تمّ وجب على الجزائريين نخبة وشعبا مواصلة الرسالة الإعلامية للبيان في الجزائر الرّاهنة لكسب رهان المعركة الإعلامية على الدوام، لحفظ البلاد من الانزلاقات المخطّط لها من وراء البحر لإحداث ما يعرف بالفوضى الخلاّقة، عبر تسويق الأخبار الكاذبة ودعوات التفرقة التي لا ولن تتوقّف، ما لم نعمل على إيقافها والتصدّي لها وتفويت الفرصة على مخطّطات الإعلام المسموم، الذي يستهدف استقرار الجزائر ووحدتها باسم الموضوعية ومسمّيات أخرى.

2. 5- البعد القانوني: يعدّ بيان أول نوفمبر وثيقة قانونية مكتوبة استندت على أحقية الشعب الجزائري في استرجاع حقّه المسلوب، باستعادة الدولة التي غيّبها الاحتلال الفرنسي منذ احتلاله للبلاد، وقد ركّز صائغو البيان على المطالبة بالحقّ المشروع للجزائريين بالعيش أحرارا كما كانوا قبل الاعتداء على وطنهم؛ الذي مضى على احتلاله 125 سنة، ذلك إنّ هذا الحقّ لا يسقط بالتقادم، كما أنّ الشعب الجزائري لم يتوقّف عن محاربة الاستدمار الفرنسي بكلّ أنواع المقاومات المسلّحة والسياسية من أجل الحصول على هذا الحقّ الضّائع، ومن ثمّ فإنّ البيان دعوة لفرنسا بالاحتكام إلى العقل والقانون، قبل اللجوء إلى القوّة لاسترجاع ما أخذ منّا بالقوّة.

وقد صنع الحقوقيون الجزائريون - يتقدّمهم القاضي محمد بجاوي- قضيّة إعلامية ناجحة، بجمعه لملّف مليئ بالوثائق يدلّ بوضوح على أنّ الدولة الجزائرية كانت موجودة قبل الغزو الفرنسي الوحشي على الجزائر سنة 1830، واندهش الحضور في

[38] - أحمد حمدي، المرجع السابق، ص45.

هيئة الأمم المتّحدة وهم يستمعون لأوّل مرّة إلى هذه الحجج القاطعة، التي تدلّ على الجزائر كانت قبل الاحتلال الفرنسي دولة ذات سيادة لها علمها ولها حكومتها، فضلا عن المعاهدات التي كانت تربطها بمختلف دول العالم ومن بينها أمريكا، وعندها زال الزّيف وسقط القناع مرّة أخرى أمام الحجّة والبيان.[39] ولا يختلف عاقلان على أنّ العمل بهذه الوثيقة يرقى إلى مستوى الدستور، ذلك أنّه لا يتوقّف عند الجانب القانوني للبيان بل يتعدّاه إلى كيفية تنظيم وتسيير جزائر ما بعد الاستقلال سياسيا وقانونيا، فهو مرجع يستلهم منه المشرّع الجزائري القواعد القانونية للدستور الجزائري وسائر قوانين الجمهورية الجزائرية المطبّقة على التراب الوطني.

2. 6- البعد الإنساني للبيان: لم يلجأ صائغو البيان إلى الثورة إلاّ بعد أن استنفذوا كلّ الأسباب وجرّبوا كلّ المطالب السياسية، التي تحاشتها فرنسا فلم تصغ يوما إلى ما كانت ترفعه الحركة الوطنية من نداءات، تراهن فيها على أنّ السّلم في الجزائر يجب أن يفضي إلى تطبيق مبدأ تقرير المصير، الذي يعيد الكرامة للإنسان الجزائري، ويمنحه حقّه الطبيعي في المواطنة الذي سلبه إيّاه هذا الاستعمار الغاشم، ورغم أنّ فرنسا استفاقت في 1 نوفمبر 1954 على وقع الثورة التي أصبحت بالنسبة للجزائريين المسلمين شرّا لا بدّ منه، فإنّها أصرّت في استعلائها، وتجاهلها لمبدأ احترام الحرّيات الأساسية في حقّ الشعب الجزائري دون سواه من الأقلّيات الأخرى التي كانت ترعاها وتحميها على أرض الجزائر، إلاّ أنّ نصّ البيان رغم الظرف الاستثنائي الذي كتب فيه، فقد قدّمت القيادة الثورية فيه ضماناتها التي تكفل احترام جميع الحريات الأساسية، دون تمييز عرقي أو ديني في دولة الجزائر التي سيعاد بناؤها بجميع مكوّناتها البشرية بما في ذلك الأقلّيات الأوروبية، وهو ما يؤكّد النزعة السلمية لجبهة التحرير الوطني كحركة تحرّرية تهدف إلى تصفية النظام الاستعماري، من أجل حمل فرنسا على الاعتراف بهذا المبدأ الإنساني الدولي.

[39]- الأمين بشيشي،نماذج من الإعلام والإعلام المضاد، ضمن: الإعلام ومهامه أثناء الثورة، ... ص278-279.

وفي أول تصريح لها أشادت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية باعتراف وتعاطف الشعوب المحبّة للسلام وأحرار العالم بالقضيّة الجزائرية، وممّا ورد بهذا الشأن: " إنّ غارسي الأفكار الجديدة وبناة إنسانية خالية من كلّ روح سيطرة، يدينون بدون تحفّظ كامل النظام الاستعماري، وهؤلاء الرجال الذين ينتمون إلى كلّ العقائد والأصول جلّهم أصدقاؤنا وحلفاؤنا... للشعب الجزائري مساندات قويّة ومتينة وهو لا يقوم بالحرب من أجل الحرب، وهو ليس عدوّا للشعب الفرنسي ولكنّه عدو للاستعمار فحسب، تمّ إنّ الصداقة بين الشعوب لا يمكن أن تفهم إلاّ في إطار احترام وسيادة كلّ واحد منها".[40] فالثورة إنّما قامت ضدّ الإجحاف في حقّ الشعب الجزائري، الذي عانى من مختلف أنواع التمييز، التي ألغت كلّ مساواة بما فيها الطبيعية بين أفراد البشر، وشكّلت انقلابا ضدّ وضع أرادت السلطات الاستدمارية تثبيته وصبغه بصبغة الديمومة، خدمة لمصالح الأقلّية الأوروبية لتزداد ثراء وهيمنة، مقابل إذلال جماعي لـ10 ملايين من البشر جرّدوا من أبسط الحقوق لا لسبب إلاّ لكونهم جزائريين.[41]

ومن الملاحظ أنّ فرنسا منذ غزوها للجزائر وهي تميّز بين الأقلّية الأوروبية من المستوطنين وباقي الشعب الجزائري الذي كانت تصفه بالأهلي وتعتبره مجرّد رعيّة لا يملك صفة المواطنة، أو تنعته بـ "المسلم" لتمسّكه بعقيدته ووقوفه في وجه إغراءات التبشير ومحاولات التنصير التي استهدفت القضاء على معتقده الإسلامي وإضعاف الحميّة الدينية عند الجزائري[42]. كما يلاحظ من يقرأ البيان إشارته إلى الدولة الجزائرية التي يراد إقامتها، بأنّها دولة ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية، ويشير هذا التحديد لإعادة الاعتبار إلى الدين الإسلامي الذي كانت تحاصره السلطات الإدارية الفرنسية، وتضيّق على أهله وتتحكّم في كلّ نشاطاتهم الدينية، بل تتلاعب بمشاعر

[40] - النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، ص140.

[41] - عامر رخيلة، البعد الإنساني في الثورة الجزائرية، **مجلّة المصادر**، ص48.

[42] - ناصر الدين سعيدوني، نظرة في البعد التاريخي للثورة الجزائرية أي المشروع الحضاري للثورة الجزائرية، ص159.

المسلمين بضرب المدافعين عن حمى الإسلام الصحيح ببعض الانتهازيين المنتسبين إلى هذا السّلك من بعض الطرقيين (المرَابْطين)- الذين باعوا دينهم بعرض من الدنيا قليل- لدرجة أنّهم فسّروا ظاهرة الاستعمار بأنّها قضاء وقدر محتوم!

وقد فسّرت الدعاية الاستعمارية "الإطار الإسلامي" للدولة الجزائرية التي تحدّث عنه البيان، بأنّها حرب الهلال ضدّ الصليب، محاولة اتّهام الجبهة بالرّجعية والتعصّب الديني، لكي تبرّر حربها على الجزائريين بأنّها استمرار للحروب الصّليبية، حتى تحصل على تأييد الغرب المسيحي، وتبيح لنفسها ارتكاب الجرائم باسم حماية المسيحية في الجزائر، وهو ما كانت تؤكده " تصريحات الجنرالات الواعية وغير الواعية، التصريحات المبنية على ثنائية عرقية.[43] ونشير إلى أنّ صائغي البيان تفطّنوا إلى مثل هذه التأويلات الخاطئة، فعبّروا بصريح العبارة أنّ مبدأ الحفاظ على العقيدة الإسلامية في دولة الجزائر المستقلّة، لا يعني إقصاء أو تهميش غير المسلمين في الجزائر، بل إنّه يعني حفظ حقوق الأقلّية الأوروبية، بحيث سيحظى " الجميع باحترام الحرّيات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني"، فانكشفت تأويلات الدعاية الاستعمارية على حقيقتها. لا سيما عندما قامت جبهة التحرير بالتصدّي لهذه المغالطة في الدورة 11 للجمعية العامّة في 12 نوفمبر 1956، أين " قدّم الوفد الجزائري مذكّرة لرئيس الدورة طلب فيها تسجيل القضيّة الجزائرية في جدول الأعمال، ودحض فيها ادّعاء تعذّر إيجاد حلّ تفاوضي للنّزاع بسبب مشكلة الأقلّية الأوروبية في الجزائر، مبيّنا أنّ الاقتراح المقدّم من جبهة التحرير لحلّ هذه المشكلة عادل وإنساني".[44]

وهو ما أكده أيضا رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عبّاس في الندوة الصحفية التي عقدها في تونس في 12 ديسمبر 1960، ردّا على سؤال أحد الصحفيين حول ماهية

[43] - محمد بغاية، بيان أول نوفمبر 1954، "دعوى إلى الحرب، رسالة للسلام"، قراءة في البيان، ص33.

[44]- جمال قنّان، تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، **مجلّة الذاكرة**، ص21.

الضمانات التي تمنحونها للفرنسيين بعد الاستقلال؟ فأجابه قائلا: " لقد حدّدنا موقفنا من هذا الموضوع مرارا وتكرارا، وقلنا إنّ للأوروبيين الاختيار بين اكتساب الجنسية الجزائرية، وبين البقاء على جنسياتهم، وفي الحالة الأولى تكون لهم نفس الحقوق، وعليهم نفس الواجبات التي للجزائريين، وفي الحالة الثانية فإنّ ذلك لا يمنعهم من العيش في الجزائر ومن احترام حقوقهم".[45] ونشير إلى أنّ البيان ونصوص الثورة برهنت على تفتّح كبير للذّهن واحترام عميق للآخر وللطّائفة اليهودية، (ولقد ناضل قلّة قليلة من اليهود مع الجبهة ومن بينهم هنري علاّق (Henri Alleg) المدير السّابق لجريدة " Alger Républicain"، وكان السفير الأول للجزائر بكوبا من أصل يهودي)، وعلى تسامحها تجاه الأقدام السوداء، ولم يكن هدف الثورة طرد أوروبيي الجزائر منها، ولكن تحطيم النير الاستعماري اللاّ إنساني، وعليه لا يمكن اعتبار الثورة الجزائرية حربا أهلية ولا حربا دينية.[46]

وقد واجهت جبهة التحرير خيار الحلّ العسكري بالدعوة للسلم من أجل إسكات صوت السلاح وتغليب منطق الحوار، عن طريق دعواتها المتكرّرة إلى المفاوضات عبر بيان أول نوفمبر ثم وثيقة الصومام، الأمر الذي يدلّ على جنوح الجبهة للسلم وامتثالها للقوانين والأعراف الدولية؛ وما اعتمادها للعمل الدبلوماسي كأسلوب أساسي لحلّ النزاع بين الطرفين بالطرق الحضارية التي تنادي بها الأمم المتحدة، إلاّ برهان آخر على النوايا الحسنة لتجاوز الأزمة بعيدا عن إراقة الدماء، وممّا يؤسف له أنّ الأمور كانت تسير عند الطرف الآخر عكس ذلك، حيث استطاع غلاة المعمّرين التأثير على القرار السياسي بالمراهنة على الحلّ العسكري منذ بداية الثورة، أين صرّح بعجرفة وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا متيران (François Mitterrand) في 7 نوفمبر 1954، ردّا

[45] - مجلّة الذاكرة، العدد 4، مرجع سابق، ص282.

[46] - فاروق بن عطية، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير "1954-1962"، ص155.

على دعوة الجبهة إلى المفاوضات بقوله:" إنّ المفاوضات الوحيدة هي الحرب"، واتّضح ذلك برفع تعداد القوات العاملة بالجزائر ففي سبتمبر 1956 وصل عدد المجنّدين: 400000 جندي و100000 ما بين رجال الدرك وكتائب الأمن الجهوية (CRS) وأعوان الشرطة، و100000 من المدنيين الأوروبيين في شكل مليشيات مسلّحة، وبلغت النفقات اليومية لحرب الجزائر مليار من الفرنكات.[47]

ورغم استعمال كلّ الأساليب الوحشية لإفشال حرب العصابات التي اعتمدها جيش التحرير، فقد غلب إصرار الشعب الجزائري على التضحية ومواصلة الكفاح ضدّ خيار الحسم العسكري، الذي اتّضح للعالم زيفه، حيث عبّر الرّئيس الغاني "كوام نكرومة" (Kwame Nkrumah) في خطابه أمام الدورة 15 للجمعية العامة في أكتوبر 1960 قائلا:" إنّ فرنسا لا تستطيع أن تنتصر عسكريا، والطريق الوحيد للخروج بفرنسا من هذا المأزق هو طريق التفاوض".[48] وعلى الرّغم من امتلاك جبهة التحرير قدرة وإمكانية الردّ على التقتيل والتعذيب والإعدامات والممارسات اللا إنسانية التي كانت ترتكبها السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، فإنّ الجبهة غالبا ما كانت تترفّع عن الردّ والمعاملة بالمثل احتراما لحقوق الإنسان؛ وقد صرّحت الجبهة في 8 فبراير 1958 أنّها مستعدّة لتشجيع كلّ مبادرة لتحسين ظروف ومصير أسرى الحرب، وإلى دراسة جدّية لاحتمال إقامة معسكر للأسرى الفرنسيين في بلد محايد، وكانت الجبهة تهدف إلى حمل فرنسا على احترام اتفاقية جونيف (12 أوت 1949) فيما يخصّ معاملة الأسرى التي كانت تعتبرهم متمرّدين.[49]

[47] - مذكرة جبهة التحرير لوطني إلى هيئة الأمم المتحدة، نيويورك 16 نوفمبر 1956، **مجلّة الذاكرة**، العدد 4، مرجع سابق.

[48]- دبش إسماعيل، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، ص32.

[49] - فاروق بن عطية، المرجع السابق، ص98.

وللبرهنة على نواياها الحسنة أطلقت الحكومة المؤقتة بدون شرط يوم 20 أكتوبر 1958 سراح 4 أسرى في تونس، و7 آخرين في وجدة يوم 3 ديسمبر 1958، كما حرّرت بعدها في وجدة دائما 6 جنود فرنسيين يوم 20 فبراير 1960، وجرى تسليمهم بحضور الهلال الأحمر المغربي برئاسة سمو الأميرة لالّة عائشة، وبحضور مندوب الهلال الأحمر الجزائري في المغرب الأستاذ بن يخلف، وتمّ تسليمهم إلى مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر السيد قايارد (M.Gaillard)، كما قام جيش التحرير الوطني داخل التراب الوطني بتحرير جنود ومدنيين في 15 و18 ماي 1959، معظمهم في الولاية الثالثة التي حرّرت 9 جنود و4 آخرين في شهر ماي 1960، أمّا الولاية الرّابعة فقد حرّرت جنديا واحدا، في حين أطلقت الولاية الثانية في جوان 1959 سراح امرأتين أوروبيتين. وسيجري تحرير 20 جنديا و26 مدنيا في المجموع من قبل جبش التحرير الوطني.[50]

وتعاملت جبهة التحرير مع جنود اللفيف الأجنبي الذين كانت تجنّدهم فرنسا بكلّ ذكاء، حيث وجّهت إليهم نداء للهروب من الجيش الفرنسي، وبناء على ذلك رفض كثير من جنود اللفيف الأجنبي من كلّ الجنسيات محاربة الجزائريين، الذين كانوا يكافحون من أجل تحرير بلدهم، فاستسلم 59 جنديا من اللفيف الأجنبي مع السّلاح في ولاية وهران، إلى وحدات جيش التحرير في منتصف يناير 1958م[51]. وقدّر عدد جنود اللفيف الأجنبي الذين التحقوا بصفوف جيش التحرير لإرجاعهم إلى أوطانهم أثناء كفاح التحرير بـ3500 جندي، وكانوا يساقون إلى جنوب الجزائر عند الحدود في أماكن محدّدة، ثمّ يوجّهون نحو ملاجئ لاسترجاع طمأنينتهم، وكان الهلال الأحمر الجزائري يسلّمهم في الغالب إلى قنصلياتهم في الرّباط أو في طنجة بواسطة السلطات المغربية إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر.[52]

---

[50] - المرجع نفسه، ص100.

[51] - جريدة المجاهد، العدد 121، أبريل 1958.

[52] - فاروق بن عطية، المرجع السابق، ص104.

الخاتمة:

- أكّد بيان 1 نوفمبر على وحدة الشعب الجزائري ووحدة طموحاته وتطلّعاته، موضّحا أهداف الثورة ومسألة القيادة، ومحدّدا الإستراتيجية والوسائل الواجب اعتمادها لاسترجاع السيادة الوطنية، ونوع الدولة التي يراد بناؤها بعد الاستقلال في الجزائر.

- كان العمل النضالي العسكري يمثّل أهمّ بعد من أبعاد بيان أول نوفمبر، باعتبار أنّ الجهاد يعدّ القاسم المشترك الذي اجتمع ويجتمع حوله الشعب الجزائري في الماضي والحاضر والمستقبل.

- حدّد البيان شكل الدولة التي يراد تأسيسها بأنّها ذات طابع جمهوري، يسودها النظام الديمقراطي، وترتكز على مبدأ العدالة الاجتماعية، على أن يكون كلّ ذلك ضمن إطار المبادئ الإسلامية التي تربّى وعاش عليها الشعب الجزائري.

- استند صائغو البيان على البعد التاريخي والحضاري للجزائر لتحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

- إنّ بيان أول نوفمبر يعدّ أول عمل إعلامي يوزّع على نطاق واسع في الداخل والخارج من أجل تدويل القضيّة الجزائرية.

- أكّد البيان على احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني، في الدولة الجزائرية التي سيعاد بناؤها بجميع مكوّناتها بما في ذلك الأقلّيات الأوروبية، وواجهت جبهة التحرير خيار الحلّ العسكري الفرنسي بالدعوة للسلم عن طريق التفاوض عبر بيان أول نوفمبر ثم وثيقة الصومام، وتعاملت مع ملف أسرى الحرب بكلّ إنسانية.

- إنّ بيان أول نوفمبر وثيقة قانونية استندت على شرعية وجود الدولة الجزائرية وسيادة سلطتها على إقليمها وشعبها، قبل أن تغتصب منها هذه السيادة على يد الاحتلال الفرنسي، وقد رافعت الدبلوماسية الجزائرية في الأمم المتحدة متشبّثة برأيها لاسترجاع الحقّ الضّائع إلى أصحابه.

* ويمكن تلخيص نتائج الرؤى الاستشرافية المستقبلية لبيان 1 نوفمبر 1954 فيما يلي:

- الوحدة الوطنية خطّ أحمر، والجزائريون مطالبون جميعا بروح المسؤولية للتصدّي لكلّ المخطّطات التي تستهدف أمن واستقرار ووحدة الجزائر.

- تحويل صراع الأمس لتحرير الجزائر من العبودية، إلى مواجهة كلّ التحدّيات والعقبات لكسب رهانات المستقبل بالإنسان الجزائري لتجسيد الاستقلال الاقتصادي، على خطى الجيل النوفمبري، ونقل الرسالة والمشعل من جيل لآخر هكذا دواليك.

- عدم الفصل في نوعية "الدولة الديمقراطية" لجزائر ما بعد الاستقلال يؤكّد بعد نظر محرّري البيان، إيمانا منهم أنّ المستقبل كفيل باختيار الجزائريين ما يناسبهم من الأنظمة والديمقراطيات.

- تبنّى البيان النهج الاشتراكي للدولة الجزائرية، كما تتبنّى المبدأ الاجتماعي الذي تعود جذوره إلى نظام الوقف الديني لجزائر ما قبل الاحتلال الفرنسي، الذي كان يشكّل حجر الزاوية للتكافل الاجتماعي الذي تستفيد منه الشرائح المحرومة في المجتمع.

- إنّ عبارة "في إطار المبادئ الإسلامية" التي أضافها صائغو بيان أول نوفمبر للدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة، لا يتنافى مع التجارب المستوردة في المستجدّات من المعاملات التي لا تعارض فيها مع مقاصد الشريعة.

- أشار البيان إلى أنّ الثورة التحريرية هي حرب على التميز، لاسترجاع كرامة الإنسان الجزائري، وإعادة الاعتبار للدين الإسلامي في الجزائر المستقلّة، وليس في ذلك تهميش لغير المسلمين.

- إنّ البعد التاريخي والحضاري لشمال إفريقيا يكمن في أبعاد الهويّة الثلاث: الإسلام، العروبة، الأمازيغية، والجزائريون مدعوون اليوم أكثر من أيّ وقت مضى إلى التشبّث بهذه الأبعاد في إطار الدولة الوطنية التي يعيشون داخل حدودها السياسية.

- إنّ البعد الإعلامي لبيان أول نوفمبر كميلاد إعلامي مستمرّ، وسيبقى كذلك لأنّ أعداء الجزائر لن يتوقّفوا عن محاولاتهم من أجل تفعيل القنابل الموقوتة التي تركها ساسة

الاستدمار الفرنسي خلفهم، لضرب وحدة الشعب الجزائري ووحدة ترابه. ومن تمّ وجب مواصلة الرسالة الإعلامية بتنمية الوعي الجماهيري، لاكتساب المناعة والاعتزاز بقناعة بالانتماء لهذا الوطن.

- إنّ البيان يرقى إلى مستوى الوثيقة الدستورية، فهو عبارة عن خطوط عريضة للسياسة الجزائرية، وقواعد قانونية عامّة يمكن أن يستلهم منها المشرّع الجزائري سائر قوانين الدولة الجزائرية الرّاهنة والمستقبلية.

- إنّ الجزائر كانت ولا زالت وستظلّ تحترم حقوق الإنسان من منطلق مرجعيتها الدينية وتطبيقا للمواثيق الدولية، وهي إذ تحترم هذه الحقوق تؤكّد على البعد الإنساني لبيان نوفمبر الذي ولد ليبقى خالدا نظرا لمبادئه السّامية التي لا تبلى وإن بلي الدّهر.

قائمة المراجع:

1- أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام، دراسة في الإعلام الثوري، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الرويبة، 1995.

2- محمد العربي الزبيري، حزب جبهة التحرير الوطني من الشرف إلى العلف- تشريح الأزمة-، دار الأمّة للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر، ط1، 2014.

3- محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عيّاد وصالح المثلوني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية- الجزائر، 1994.

4- جمال قنّان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتّصال والنشر والإشهار، وحدة الطباعة بالرويبة، الجزائر، 1994.

5- ماجد بن علي بن إبراهيم الزميّع، الدولة المدنية بين الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر والاتجاه العلماني دراسة عقدية، ط1، قدّم له د. عبد الرحمن بن صالح المحمود، دار الهدي النبوي- مصر، دار الفضيلة، 1434هـ/2013م.

6- يحي بوعزيز، إيديولوجية الحركة الوطنية من خلال ثلاث وثائق، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 1985.

7- ابن حجر العسقلاني، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تحقيق وتخريج وتعليق: سمير بن أمين الزهري، ط 7، دار الفلق - الرياض 1424هـ.

48- محمد بغاية، بيان أول نوفمبر 1954، "دعوى إلى الحرب، رسالة للسلام"، قراءة في البيان، دار هومة، الجزائر، 1999.

8- بن يوسف بن خدّة، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، مؤسسة بن يوسف بن خذة، الجزائر، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، المحمدية الجزائر، 1433هـ/ 2012م.

9- علي محمد محمد الصّلاّبي، الدولة الحديثة المسلمة دعائمها ووظائفها، ط1، دار ابن كثير، بيروت، 1434هـ/2013م.

10- فاروق بن عطية، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير "1954-1962"، تقديم السيّد سعد دحلب والدكتور مصطفى مكاسي، ترجمة الأستاذ كابوية عبد الرحمان والأستاذ سالم محمد، منشورات دحلب، 2010.

11- دبش إسماعيل، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 1999.

12- النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1977.

13 -C.Collot et J.R Henry, Le Mouvement National Algérien- Textes 1912-1954, Ed,OPU, Alger, 1978.

14 - El-Moudjahid, n° 43 du 08/06/1959 et n° 68 du 05/08/1960.

15 -Mohammed Harbi, Archives de la Révolution Algérienne, Ed, Jeune Afrique, Paris, 1985.

16 -Benyoucef Benkhedda, Les Origines du 1er Novembre 1954, Ed Dahleb, Alger, 1989.

17- محمد لحسن زغيدي، بيان أول نوفمبر 1954 وأبعاده، في **مجلّة الدراسات التاريخية**، مجلّة دورية محكمة، كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، العدد14، سنة 1433هـ/2012م.

18- رابح لونيسي، بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية – الجذور الفكرية والمضمون -، في **مجلّة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 7، رمضان 1423هـ/نوفمبر 2002م.

19- عامر رخيلة، البعد الإنساني في الثورة الجزائرية، **مجلّة المصادر**، العدد 7، رمضان 1423هـ/نوفمبر 2002م.

20- جمال قنّان، تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، **مجلّة الذاكرة**، إصدار المتحف الوطني للمجاهد، عدد 4، 1996.

21- عامر رخيلة، بيان أول نوفمبر حقق التفاف الشعب الجزائري حول قضية الاستقلال، وكالة الأنباء الجزائرية، 1 أكتوبر 2014.

22- محمد لحسن زغيدي، وكالة الأنباء الجزائرية، يوم 2010/11/09.

23- محمد القورصو، وكالة الأنباء الجزائرية، 1 أكتوبر 2014.

24- عبد المجيد شيخي، مفهوم الثورة للإعلام من خلال المواثيق والبيانات، في سلسلة الملتقيات: دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار- الجزائر، 1996.

25- ناصر الدين سعيدوني، نظرة في البعد التاريخي للثورة الجزائرية أي المشروع الحضاري للثورة الجزائرية، في معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954م في الملتقى الأول بباتنة سنة 1989م، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس"باتنة"، مطبعة عمّار قرفي- باتنة، 1992.

26- الأمين بشيشي،نماذج من الإعلام والإعلام المضاد، ضمن: الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد يومي 24 و1996/09/25، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أوّل نوفمبر 1954، منشورات القصبة- الجزائر، 1996.

27- زغيدي، "منتدى الذاكرة" بمنتدى المجاهد، نشر في المساء بتاريخ 2009/10/31.

28- زغيدي، يومية الفجر، 2010/11/09.

29- أحمد سعيد، يومية الفجر، الأربعاء 13 يناير 2016.

30- زغيدي، يومية الأمّة العربية، بتاريخ 2009/11/01.

31- البرلمان الجزائري، العدد الصادر بتاريخ 1939/06/27.

32- جريدة المجاهد، العدد 12، الصادرة بتاريخ 1957/11/15.

33- محمد زغيدي، يومية الفجر، الجمعة 22 يناير 2016.

34- البصائر، السنة الأولى، العدد 3، الجمعة 22 شوّال 1354ه/17 جانفي 1936م.

35- جريدة المجاهد، العدد 121، أبريل 1958.

36- El Moudjahid, n°4(numéro spécial), octobre 1956.